اللّه كـــريم يا حـــاج!!

لم أكن أتصور أن طيبة الحاج محمد سالم باسندوة رئيس الوزراء تصل الى هذا الحد من السذاجة، ولم أكن أتخيل رغم خبرة الرجل الطويلة في المجال السياسي أن يظهر بتلك الصورة التي كشفت بأنه يفتقد لأبسط أبجديات العمل السياسي، هذه الصورة تبدت للكثير من خلال الجولة الاستجدائية التي قام بها خلال الايام الماضية الى بعض دول الخليج العربي بتلك الصورة الباهتة والهزيلة، فلم تكن تلك الزيارة موفقة لا من حيث هدفها ولا من حيث توقيتها، فقد وضع الرجل نفسه ووضع اليمن في موقف يستحق الرثاء والشفقة نحن في غنى عن ذلك الموقف الذي وضعنا فيه مهما كانت النوايا طيبة.

سمير النمر

كان الأولى حل مشاكل الداخل قبل اســتجداء الخــارج

استياء واسع من التوقيت غير المناسب للزيارة

. فلقد أهنتنا يا حاج محمد كيمنيين مرتين المـرة الأولـى عندما كنت في صف المعارضة وزايـدت بمعاناة الشعب الى الحد الـذي وضعتنا فيه بأننا متسولون، والمرة الثانية عندما أصبحت رئيساً للوزراء وذهبت تتسول باسم هذا الشعب بصورة مسفة لا تليق بك وبنا كيمنيين، وكأنك في ذلك الموقف تشبه ذلك الرجل الثري الذي يمتلك أموالاً لكنه غير قادر على استغلالها والعيش منها فتركها وآثر أن يمد يديه الى أناس يعرفونه، فما كان منهم إلا أن قالوا له: «اللّه كريم يا حاج» هذه الكلمات لم يقولوها له كتعبير عن رفضهم لمساعدة ذلك الرجل بقدر ما كانت رداً لطيفاً لذلك الرجل فيه تقريع لأنه يمتلك أموالاً لكنه غير قادر على مساعدة نفسه، فكيف يطلب من الآخرين أن يساعدوه.

فالقضية بالنسبة لي وللكثيرين ممن أظهروا استياء كبيراً من تلك الزيارة ليس في الزيارة نفسها من حيث المبدأ ولكن في توقيت الزيارة وهدفها ، لأن هناك أولويات وقضايا ملحة داخل الوطن ينبغي على حكومة الوفاق البدء بتنفيذها ومعالجتها حتى يطمئن الداخل والخارج ويشعر أن هذه الحكومة جديرة بالمسؤولية وأهل لتحمُّلها تجاه الشعب لأن الذي يريد من الآخرين أن يساعدوه وفي نفس الوقت لا يستطيع أن يساعد نفسه فإنه لا يستحق المساعدة حتى يثبت أنه أهل لها، فالأوضاع المأساوية التي يعاني منها الشعب مازالت كما هي منذ تشكيل الحكومة، فالكهرباء مازالت مقطوعة وتتعرض للاعتداء والتخريب من قبل نفر من القبائل حسب تصريح وزير الكهرباء، والمظاهر المسلحة مازالت موجودة في المدن، والجامعة مازالت مغلقة، والمواجهات المسلحة بين الحوثيين والسلفيين والاصلاحيين مازالت مشتعلة في أكثر من جبهة، والاعتصامات والمسيرات لم تهدأ بل ازدادت حدتها وضراوتها حتى وصلت الى مؤسسات الدولة بصورة غير مسبوقة، وأزمة المشتقات النفطية تزايدت، والوضع الأمني غير مستقر، والقاعدة في أبين ترتكب أبشع الجرائم، كل هذه المشكلات التي عانى منها أثناء الأزمة مازالت كما هي ولم تقم حكومة الوفاق بحل أيٍّ منها، وكأن ما يحدث في اليمن لا يعني هذه الحكومة لا من قريب ولا من بعيد، وكأنهم يعيشون في كوكب آخر، ولهذا لم نلحظ أي إجراء عملي أو موقف إيجابي أو حلٍ لأي قضية من القضايا والمشكلات التي ذكرناها آنفاً من قبل حكومة الوفاق الوطني، والمنجز الوحيد هو اعتماد سبتها فقط وليذهب الشعب اليمني إلى الجحيم.. ولهذا أذكر الاخ محمد سالم باسندوة بتلك الدموع الذي ذرفها على الشعب يوماً ما في أحد مهرجانات حميد الاحمر، هل كانت دموعاً حقيقية أم أنها لا تعدو عن كونها مجرد مشهد تمثيلي أراده مخرج المسلسل.. ولهذا فإن المشكلات التي أنشئت حكومة الوفاق من أجل حلها لاتزال كما هي بل إنها ازدادت أكثر مما كانت عليه والغريب في الامر أن هذه الحكومة تناست كل المهام الموكلة إليها وقفزت عليها وذهبت في جولة استجدائية لبعض دول الخليج لتزيدنا معاناة الى معاناتنا ، فإذا كانت الحكومة عاجزة عن فعل أي شيء فلماذا تطلب المساعدة والدعم من الآخرين في حين أن بمقدورها أن تفعل الكثير، فمشكلة الدعم ليست المشكلة الاساسية لدينا، بل هناك مشكلات أخرى بإمكاننا التغلب عليها وحلها اذا توافرت لدى الحكومة الإرادة والاخلاص دون أن نعتمد على الآخرين من بداية الطريق لأنه من اعتمد على زاد غيره طال جوعه.. وأعتقد أن الطرف الذي تسبب في كل هذه المشكلات التي عانينا منها طوال الأزمة بإمكانه حلها بعد أن انتقل اليوم من مربع المعارضة الى مربع السلطة، فالخزينة العامة ليست فارغة كما صرحت يا حاج محمد بل إن حكومة مجور تركت الخزينة كما هي وفيها ما يقارب خمسة مليارات دولار، أما المشكلة الأخرى والتي يمكن حلها والمتمثلة في العجز الحاصل في ميزان الايـرادات فهذا العجز حصل بسبب الفتاوى والدعوات التي أطلقها شيوخ الإصلاح وسدنتهم والتي دعوا فيها إلى عدم جواز دفع الضرائب والزكاة الى خزينة الدولة أثناء الأزمة، وأعتقد أن بإمكانهم اليوم بعد أن أصبحوا في السلطة التراجع عن تلك الفتاوى والدعوات ودعوة الناس من جديد لتسديد الزكاة والضرائب وستحل هذه المشكلة بفتوى من الزنداني، أما بخصوص مسألة الدعم للحكومة فبإمكانك يا حاج محمد أن تستعين بحلفائك من «التجمع اليمني للاصلاح» الذين يمتلكون أكبر المؤسسات الخاصة بجمع التبرعات تحت مسميات متعددة ويستطيعون من خلال هذه المؤسسات أن يقدموا خدمة للوطن وذلك بتدشين حملة التبرعات لهذا العام لصالح الوطن ورفد خزينة الدولة والتغلب على العجز في الموازنة طالما وأن السلطة أصبحت بأيديهم، وبهذا الحل يا حاج محمد كان بإمكانك أن توفر على نفسك وعلينا كيمنيين إراقة ماء الوجه منذ البداية، أما بالنسبة للقضايا والمشكلات الاخرى كالكهرباء والمسلحين فباستطاعة الاصلاح إقناع القبائل بعدم ضرب الكهرباء وخروج المسلحين من المدن.. وكفى اللّه المؤمنين شر القتال.

نصيحة أخيرة..

أتمنى من الحاج محمد سالم باسندوة الأخذ بها.. أنصحه بأخذ دروس خصوصية بعد الظهر لدى الدكتور عبدالكريم الارياني حتى يتعلم كيف يدير البلد ويحافظ على كرامته.

مصدر دبلوماسي غربي:

التوقيع على المبادرة انهى التفاوض.. وأي تعديل سيفتح باباً يصعب اغلاقه

< نفى مصدر دبلوماسي (غربي) بالعاصمة صنعاء صحة ما تروج له وسائل إعلامية حول موافقة سفراء الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في اليمن ، على تعديلات قدمتها أحزاب اللقاء المشترك على قانون الحصانة المقدم للبرلمان.

وأضاف المصدر : إن قانون الحصانة جزء لا يتجزأ من منظومة المبادرة الخليجية وأحد بنودها الرئيسة والتوقيع على المبادرة من أطراف الأزمة في الرياض أنهى مرحلة المفاوضات على تلك البنود والتفصيلات المتعلقة بهذا الجانب لينقل الأطراف الموقعة لمرحلة التنفيذ وهو ما يجب أن تعيه مختلف الأطراف .

واستغرب المصدر أن تقف بعض الأطـراف السياسية ضد إقرار القانون رغم أنها وقعت على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية على دفعتين.. وكان أمامها متسع من الوقت لإبداء أية ملاحظات أو تحفظات على أي من بنود المبادرة ، كما استغرب أن تقر نفس الأطراف القانون من خلال كتلتها (الوزارية) في الحكومة التوافقية وتتجه لإعاقة إقرار القانون بصيغته النهائية بمنع كتلتها (البرلمانية) من الحضور والتصويت عليه وهو ما يوحي بنوع من التناقض والتخبط الذي يسيطر على مواقف تلك الأطراف.

وقال المصدر: إن سلوك تلك الأطراف السياسية يؤكد الأطروحات التي تتحدث عن كونها راهنت على عدم توقيع الرئيس صالح على المبادرة الخليجية، مضيفاً: أن المبادرة الخليجية «منظومة متكاملة» غير قابلة للتعديل بما في ذلك قانون «الضمانات والحصانات» وأن أي تعديل (سيفتح باباً من الصعب إغلاقه)، وبالتالي فإنه يقع على عاتق مختلف الأطراف تنفيذ التزاماتها بالاتجاه نحو تشريع القانون بحضور جميع الكتل البرلمانية خاصة وهو بات يحمل صفة (توافقية) بعد إقراره من حكومة الوفاق الوطني وعدم ربط ذلك الإجراء بأي ملفات أخرى يمكن التفاهم بشأنها مستقبلا خارج إطار سقف التسوية المحدد عبر المبادرة الخليجية.

خروقات مليشيات المشترك تهدد بنسف المبادرة الخليجية
مراقبون: عدم تجاوب المتمردون خيب آمال الشارع اليمني

انقضت مهلة الـ٤٨ساعة التي حددتها

كتب/ يحيى علي نوري

اللجنة العسكرية كأقصى حد لإخراج المليشيات المسلحة من العاصمة صنعاء وازالة المتاريس من الشوارع واخلاء المنازل المحتلة والمدارس والمرافق الحكومية دون تحقيق أي تقدم ملموس ينزع حقول الألـغـام التي تهدد العاصمة بانفجار فظيع في أي لحظة..مراقبون وسياسيون وعسكريون قالوا لـ«الميثاق» لقد غامرت اللجنة العسكرية بقطع الوعود وخيبت آمال الشارع في قدرتها على تنفيذ توجيهاتها التي لايجب ان تكون ارتجالية ومتسرعة وانما تتخذ على ادراك واع لتعقيدات المشكلة ومدى تجاوب الاطراف الرافضة لتوجيهاتها من عدمها.

ودعوا اللجنة العسكرية الى القيام بتنفيذ مهامها بشفافية ومسئولية وطنية والابتعاد عن المداراة والمبالغة في تجاوب المتمترسين معها..

فيما الواقع يدحض حقيقة كل اطراء تصريحاتها التي يكذبها أصغر شارع في الحصبة أو جولة في شارع الستين.

وحذروا من خطورة استمرار اللجنة العسكرية في التعتيم على عملها وعدم إحاطة الرأي العام الداخلي والخارجي بالطرف المعرقل لعملها..

معتبرين هذا التعتيم وعدم الشفافية إسهاماً من قبل اعضاء اللجنة في استمرار خروقات المليشيات المسلحة التي تهدد بنسف المبادرة الخليجية وجر اليمن الى حرب لاتبقي ولاتذر.

مؤكدين ان عدم تحقيق اللجنة العسكرية انجازات في الميدان يقف وراء اعمال التصعيد الاخرى، ومنها عرقلة تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية التي تدفع الاطراف الرافضة للمبادرة إلى التحرك في اتجاه وخلط الأوراق، وادارة الاحداث وفقاً لأجندتها حيث انها ماتزال تتحكم فيها حتى الآن، وهذا مايجب الحذر منه طالما وهذه القوى نجحت ليس في عرقلة اللجنة العسكرية وانما في وضع المبادرة الخليجية والارادة الدولية في مرمى أسلحتها وصار بإمكانها ان تجعل من تلك المتاريس والمليشيات المسلحة أكثر قوة وفاعلية في الواقع من المبادرة الخليجية وهي ايضاً تحدد مستقبل تحرك المبادرة الخليجية، خصوصاً وقد انقضى حوالى شهر ونيف ولم يتم انجاز سوى مايقارب ٢٠٪ من جانب المؤتمر، فيما اكدت عليه الآلية التنفيذية على صعيد ازالة المظاهر المسلحة وتحقيق الأمن والاستقرار، كل هذا في الوقت الذي مازال أولاد الشيخ الاحمر والمنشق علي محسن يحاولون عبثاً اللعب بالوقت تارة باشتراطهم ازالة تلك المظاهر بإنشاء جيش تحت قيادتهم، وتارة اخرى المطالبة بتعويضهم بـ(١٢) ملياراً وغيرها.. خلافاً عن ربطهم قضية إقرار قانون الحصانة من البرلمان بالتزامن مع ايجاد قانون المصالحة ليكون بديلاً لضمان اعفائهم من جريمة مسجد النهدين.

وأوضح المراقبون ان اقتراب جلسة مجلس الأمن لمناقشة القضية اليمنية وما تم انجازه على صعيد المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الايام القادمة لن يقف أمام أي جديد منذ ان غادر جمال بن عمر المبعوث الأممي صنعاء في آخر رحلة العام الماضي حيث مازالت الأوضاع كما هي وربما تدهورت بصورة أسوأ والتي انعسكت في ذلك الاستياء الذي يظهر على وجه المبعوث الدولي الذي عاد الى صنعاء الخميس الماضي ولوحظ عدم رضاه بذلك التحرك والوجه العابس وهو يتنقل بين اطراف الازمة.

ونبه المراقبون من خطورة تدهور الأوضاع التي قد تؤدي الى فشل مهمة بن عمر، الأمر الذي يتطلب منه اعادة النظر في التعامل مع الاطراف التي تعيق سير تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإرضاخها لتنفيذ التزاماتها دون قيد أو شرط.

وخلاصةً.. ان الرأي العام اليمني يرقب اليوم باهتمام زيارة المبعوث الدولي ويتطلع الى ان تسفر عن نتائج اكثر ايجابية باتجاه بلورة المبادرة وآليتها التنفيذية وبما يحقق تطلعات الشعب دون وجود أي منغصات قد تؤثر من قريب أو بعيد على التوجهات الأممية الهادفة الى اخراج اليمن من أتون أزمته الراهنة.

نتائج لاريب ستسفر عنها الايام القادمة وما سينتج عنها من توجهات على صعيد مجلس الأمن والقوى الدولية الفاعلة الراعية للمبادرة وآليتها التنفيذية.